ISSN: 3006-7812 (Print)
Al-Rafidain Journal of Political Science
ISSN: 3006-7820 (Online)
RJPS
مجلة الرافدين للعلوم السياسية
Al-Rafidain Journal of Political Science

Full Name:
Alaa Abd Ulrazzaq Mutlaq
Academic Rank:
Lecturer. Dr.
Institutional Affiliation:
University of Baghdad
Center of Strategic and International Studies
* *Corresponding author E-mail*:
alaaakadian@gmail.com

***Keywords*:**
Partial System
Political parties
Royal System
Structures of State
Political Participation

ARTICLE INFO
Article history:

Received:	**7 Sept 2023**
Received in revised form:	**21 Sept 2023**
Accepted:	**9 Nov 2023**
Final Proofreading	**13 Jan 2024**
Available online	**1 Jun 2025**

E-mail:
Rafjourpolsc@uomosul.edu.iq

Al-Rafidain Journal of Political Science (RJPS) | Al-Rafidain Journal of Political Science (RJPS) | Al-Rafidain Journal of Political Science (RJPS) | Al-Rafidain Journal of Political Science (RJPS)

Crises of Partial System and its Influence Upon Structure of State

Abstract:

The topic area of that's paper dealing with political party , the latter is a key actor in the project of building a democratic society based on modern foundations in particular that the consolidation of democratic practice and the strengthening of its mechanisms of operation are based primarily on party institutions, with the necessity of supporting, supporting and upgrading them, As an institution of representation and affirmation of political participation, this prompts the party as an institution to undertake a set of tasks that reflect the rights and duties of citizens through the exercise of political action and involvement in the management of public affairs based on the philosophy and idea of enshrining citizenship as rights and duties; Hence the importance of partisan presence as a necessary pillar to operationalize the political system and make it more responsive to democratic requirements.

© 2025 RJPS, College of Political Science, University of Mosul

أَزمة النِظام الحزبي في المغرب وتأَثيرها على بُنية الدولة

م.د. علاء عبد الرزاق مطلك / جامِعة بغداد / مركز الدِراسات الاستراتيجية والدولية / بغداد– العِراق

المُلخص:

يُعد الحزب السياسي فاعل أَساسي في مشروع بِناء المُجتمع الديمقراطي الذي يقوم على أُسُس حديثة، خاصةً وأن تثبيت المُمارسة الديمقراطية وتدعيم آليات اشتغالها يرتكز بالأساس على المؤسسات الحزبية مع ما يستلزم ذلك من ضرورة دعمها ومُساندتها والارتقاء بها، باعتبارها مؤَسسة للتمثيل وتأَكيد المُشاركة السياسية، وهذا ما يدفع الحزب كمؤَسسة في أن تقوم بمجموعة مهام تُجسد حقوق وواجبات المواطن عن طريق مُمارسة الفعل السياسي والاشتراك في إِدارة الشأن العام انطلاقاً من فلسفة وفكرة تكريس المواطنة حقوقاً وواجبات، مِن هُنا تنطلق أهمية الوجود الحزبي باعتباره دعامة ضرورية لتفعيل النظام السياسي

وجعلهُ أكثر استجابة للمُتطلبات الديمقراطية.

الكلمات المفتاحية:النظام الحزبي، الأحزاب السياسية، النظام الملكي، بُنى الدولة، المُشاركة السياسية.

المُقدِمة:

يُشكل وجود الأحزاب السياسية الأداة الأساسية من أدوات النظم الديمقراطية حتى يصح القول ان هُنالك ارتباطاً وثيقاً بين ظهور الأنظمة الديمقراطية بشكلها الحديث وظهور أحزاب سياسية بالمعنى المُتعارف عليه، وشكل وجود الأَحزاب السياسية أَداة من أَدوات الوصول للسلطة وعنصر فاعل لضمان الاستقرار الأمني والسياسي والاقتصادي، وقد تؤدي في بعض الأَحيان لشل النظام السياسي وإيجاد حالة من الفوضى ويتم تعريف النظام الحزبي على انه الأَداة التي تصل بين الأَحزاب السياسية والنظام السياسي القائم ويمكن تعريفهُ على انه:" تنظيم للعلاقة بين الظاهرة الحزبية مِن ناحية عدد الأَحزاب المُشارِكة في عملية صنع القرار السياسي ونوعية مُشاركتها تِلك ومدى تأَثيرها في عملية صنع القرار السياسي، وتُصنف النُظُم الحزبية عادةً لجُملة مِن التصنيفات مِنها نظم حزبية متنافسة وتشمل نِظام الحزب المُهيمن ونظام الحزبين ونِظام الأَحزاب المُتعددة، ونظُم حزبية غير تنافُسية وتشمل نِظام الحزب الواحد والذي يفضي لنظام شمولي ونظام أَحزاب مُتعددة ولكن مُقيدة كما هو الحال مع النظُم الحزبية في الكثير مِن بُلدان العالم الثالث.

سوف يحاول البحث التعريف بالنظام الحزبي في المغربي وتأثيرهُ على بنية الدولة وهذا يستدعي ابتداءً التعريف بنشوء الدولة في المغرب بإطارها الحديث والمُعاصر ومن ثم التعريف بنظامها الحزبي مع تبيان طبيعة العلاقة التي تربط النظام الحزبي بالمؤسسة الحاكمة.

ان الفرضية الأساسية التي ينطلق منه البحث تقوم على وجود علاقة وثيقة بين النظام الحزبي الذي يشكل أحد أهم سمات الحياة السياسية في المغرب وبين طبيعة النظام السياسي إذ ان هنالك تفاعلاً وثيقاً بين طبيعة الصراع الحزبي ومخرجاته والسلطة التي يتمتع بها البرلمان ومن ثم تترك هذه العلاقة تأثيراً كبيراً على بنى الدولة ومؤسساتها.

أَما الإِشكالية الخاصة بالبحث فتتجلى بالإجابة على الأسئلة التالية: ما هو النظام الحزبي؟ وما هي طبيعة الأنظمة الحزبية؟ وما هي أنماط النظام الحزبي؟ وما هي طبيعة النظام الحزبي في المغرب وكيف تحددت أشكال العلاقة بين النظام الحزبي والبرلمان والملك والذي يعد ذو سلطة مُهيمنة تحاول الحد من قدرات وتأثير البرلمان وتقليص دور الأحزاب في الحياة السياسية المغاربية.

يمكن القول؛ ان المغرب يتضمن ثلاث قوى أَساسية الا وهي الملك والنظام الحزبي والبرلمان ولعل التساؤل الأساسي الذي يسعى البحث للإِجابة عنه يتمثل بالكيفية التي اثر بها النظام الحزبي المغربي على طبيعة العلاقة التي تربط السلطة الحاكمة بالشعب وعلى هذا الأساس سوف يتم تناول مفهوم النظام الحزبي ومن ثم كيف اثر هذا النظام الحزبي والأَزمات الخاصة به على بنية الدولة في المغرب.

المبحث الأول: مفهوم النِظام الحزبي:

تنعكس طبيعة النظام السياسي على النظام الحزبي الموجود فيه، كما أن طبيعة النظام الحزبي في

المجتمع تترك اثراً واضِحاً على طبيعة النظام السياسي، فقد غير نمو تطور الأحزاب من بنية الانظمة السياسية وأثر على طبيعتها القانونية والسياسية.[١]

يتألف النظام الحزبي من التفاعُلات المُنظمة بين الأَحزاب المُتنافِسة، وقد دخل مفهوم "النظام الحزبي" حيز الاستخدام قبل ان يصاغ المفهوم ذاته (أي استخدم كمضمون قبل تسمية المُصطلح) واحدى اولى الاستخدامات المنهاجية للمفهوم كان على يد دوفيرجيه Duverger (١٩٥٤) في كتابه الأحزاب السياسية Political Parties، حيث طرح؛ انه باستثناء دول الحزب الواحد، وبتعايش عدة أحزاب في دولة واحدة، فإن اشكال وانماط تفاعلهم هو المحدد لشكل النظام الحزبي في هذه الدولة، وبالإِضافة إلي سمات هذه الأَحزاب فإن هذا النظام الحزبي يشمل عدد من السمات مثل: اعداد الأَحزاب، احجامها، تحالُفاتها، التواجد الجُغرافي، التوزيع السياسي وهكذا، فإن النظام الحزبي يعرف على انه العلاقة بين كل تلك السمات السابقة.[٢]

لقد طرح سارتوري٣: ان الأحزاب صُنعت لتُكون "نظام" وذلك عندما تَكون أجزاء فيه، والنظام الحزبي بشكل ادق هو "نظام التفاعلات" الناجمة عن التنافس الحزبي، هذا يعني ان النِظام يعتمد على علاقة الأحزاب ببعضهم البعض، وكيف ان لِكُل حزب وظيفة أَو مُهِمة تجاه الأحزاب الأخرى سِواءً بالتفاعُل او التنافس او غيرها من الأدوار، وعلى هذا النحو فإن النظام الحزبي مُختلف عن شكل الأحزاب المُشكله له.

لقد اصر سارتوري على السمات المنهاجية لا يمكنه فقط من التمييز بين أنظمة حزب الدولة المُحتكر من جانب حزب واحد وبين النظم الحزبية التي يسودها التنافس علي الحكم، ولكنه يوفر أَساساً لدراسة أَهم سِماتهم، فهناك تفاعل بين الأحزاب سِواءً خلال فترة الانتخابات (تنافسهم للحصول على الأصوات ومنها الوصول للحكُم) أَو خلال فترة ما بعد الانتخابات (اثناء تشكيل الحكومة والمُعارضة وقدرتها علي التعاون) الأغلبية البرلمانية.

ان النظم الحزبية لديها عدد من السمات التي تشكلت من خلال التنافس الانتخابي وما بعده وخلال علاقة الأحزاب ببعضهم البعض، وهذه السمات تشمل: عدد الأحزاب المشاركة في الانتخابات والفائزة بالمقاعد التشريعية، حجمهم وقوتهم النسبية، عدد الأَبعاد المُتنافسة حولها، ومدى انقسامهم حول القضايا الرئيسية، ومدى رغبتهم في العمل معا في تشكيل الحكومة، درجة انفتاح مجال المنافسة للوصول للحكم، فهل هي منفتحة لكل الأحزاب ام مغلقة علي أحزاب معينة؟ او علي تحالفات حزبية معينة؟ إلي جانب درجة ان النظام الحزبي نفسه مؤسسي او راسخ، ويمكن ان تختلف الأنظمة الحزبية بناءً على أياً من هذه الأبعاد، ولذلك فإن دارسي الأحزاب السياسية يسعوا إلي تبسيط هذه النظم من خلال تصنيفهم لمجموعات او أنواع معينة.

ثانيا: انماط النظام الحزبي:

ليس هُناك تعريف جامع ومانع لمفهوم الحزب السياسي، بقدر ما هُنالك تعريفات جد مُتعددة، تبعاً لتباين بُنيته ووظائفه السياسية.[٤]

فلاديمير اورلاندو (١٩٦٤): ان الحزب السياسي (علي الأقل في أمريكا) يميل الي ان يكون "مجموعة من الافراد المختلفين او المميزين ضمن إطار هيئة الناخبين ككل"، وهذه المجموعة تتشكل من الافراد الأعضاء في الحزب، وفي جانب اخر قد يشير الحزب الي مجموعة من العمال او مجموعات داخل الحكومة. ويليام نيسبيت تشامبرس (١٩٦٧): يمكن النظر الي الحزب في معناه الحديث كتشكيل دائم نسبياً يسعى للسيطرة علي الحكم، ولديه هيكل او تنظيم يربط القادة بالمراكز المُختلفة ويسعى للحصول علي شعبية. ليون د. ابشتاين (١٩٨٠): يقصد بالحزب السياسي أي مجموعة مهما كان شكلها التنظيمي تسعى لشغل مناصب حكومية بالانتخابات. واما رونالد ريغان (١٩٨٤): فقد عرف "الحزب السياسي بكونه ليس "الأخوة" ولكن فرقة لديها معتقدات معينة لما ينبغي ان تكون عليه الحكومة". جوزيف شليسنغر (١٩٩١):الحزب السياسي هو مجموعة منظمة للحصول علي السيطرة علي الحكومة عن طريق الفوز في الانتخابات لمنصب عام ما"

حسب التحديد الماركسي، الحزب هو ذلك الجهاز المعبر عن مصالح طبقة معينة، وهدفه هو الوصول إلى الحكم لإشباع رغبات الطبقة، او التحالف الطبقي الذي يعبر عنه والقضاء على مصالح الطبقات الاخرى التي تكون مصالحها متناقضة مع مصالح الطبقة او الطبقات التي يمثلها الحزب. [٥]

هنالك جملة من التعريفات التي تناولت الحزب السياسي والتي اختلفت بحسب اختلاف مشارب منظريها الايدلوجية، الا ان هناك شبه اجماع على انه يتميز عن باقي التكتلات السياسية من حيث الاهداف والوسائل وكذا الكيفية التي ينتظم بها. [٦]

تنوعت التعريفات للأحزاب السياسية من كون الحزب مجرد أداة للوصول الى الحكم، او كونه قنوات الوساطة لتنظيم وتبسيط خيارات الناخبين من أجل التأثير على الحكومة، او انه كيان له ايديولوجيته وتوجهاته التي يريد الترويج لها، ومن ثم لم يقدم احد إجابة واضحة مرضية كتعريف للحزب مهامه والشكل الذي ينبغي ان يكون، وهذا الارتباك في التعريف قد نتج من كثرة التفسيرات المقدمة له.

يرى سارتوري ان معيار التمييز بين نظام الحزب الواحد والحزبين وتنافس التعددية الحزبية يصعب تحديد اختلافات واقعية جدا بينهم، وحاول تأسيس القواعد التي يمكن خلالها احتساب او استبعاد الأحزاب، مع الاخذ في الاعتبار الحالات الخاصة مثل المجتمعات المجزأة، واستند في تصنيفه علي مدى الاستقطاب والتنافس بين الأحزاب إلى جانب اعدادها، ومن ثم آليات النظام الحزبي. بدأ سارتوري بوضع قواعد واضحة لاحتساب الأحزاب، فالمعيار الأول هو مدى كون الحزب (صغير او كبير) مؤثر في التنافس الحزبي، فالأحزاب الصغرى توضع في الاعتبار أيضا لاحتمالية ائتلافها معا سواء في البرلمان او في الحكومة علي أن يكون تحالفها مؤثر، والأحزاب التي لا يوجد حاجة لمقاعدها مستبعدة من هذا الاحتساب. والمعيار الثاني هو تأثيرها علي اتجاه المنافسة الحزبية، فالأحزاب (صغيرة او كبيرة) يتم احتسابها بناء علي ان وجودها غير اتجاه المنافسة من الجذب إلي الطرد.

بعد ذلك بدأ سارتوري[٧] بوضع تصنيفات للنظم الحزبية من خلال رفض نظم الحزب الواحد

والتعددية الحزبية "ككتل"، فيرى أن الأول يتشكل من خليط من نظم الحزب الواحد والحزب المهيمن حيث لا يوجد تنافس فعلي، وفي الحزب المهيمن عادة ما يحصل هذا الحزب على ٥٠% من مقاعد البرلمان ويمارس هيمنته علي الأحزاب الأخرى الصغيرة التي لا تصل للحكم بسبب هيمنه، أما في نظم التعددية الحزبية فهناك فئتين: تعددية محدودة تشمل من ثلاث الى اربع أحزاب، وتعددية مفرطة من ستة إلى ثمانية أحزاب. ان التصنيفات المتبقية وهي سماها Atomized party systems او النظم الحزبية المفتتة، وهي مفتتة وغير منظمة او موحدة بشكل كافي لتصنيفها.

يمكن القول ان التعددية الحزبية تنقسم الى صنفين أساسين: تعددية معتدلة وتعددية مستقطبة وذلك بناء على العلاقة والتنافس بين الأحزاب، ففي التعددية المُعتدلة: يكون النظام الحزبي هنا نظام ثنائي القطب فالأحزاب تتواجد علي الجانبين ويتم التنافس بينهم علي الأصوات في المركز ومن ثم يكون هناك جذب للمركز centripetal أي جذب الأحزاب للتنافس في المركز، اما التعددية المُستقطبة: هنا يحتل حزب مهيمن المركز ويحوز على اغلبية الأصوات ويتم طرد باقي الأحزاب من المركز، ومن ثم يكون هناك طرد من المركز centrifugal، وAnti-system parties أو الحزب ضد النظم في حالة منافسة قصوى مع الأحزاب في المركز، فالأحزاب في المركز تحكم دون وجود حكومة بديلة يمكن ان تحل مكانها، ومثل هذا النظام يتسم بانقسام أيديولوجي، مُعارضة غير مسئولة وسياسة الفرط في الوعود او المُزايدة.

فآليات المنافسة وخاصة مدى الاستقطاب هو اكثر أهمية من تعداد الأحزاب، له أهمية اكبر في النظم المفتتة والتي تعد احدى حالات التعددية المعتدلة، لأن آلية النظام هو الجذب المركزي بدلا من الطرد، وانهي سارتوري طرحه بتصنيف رباعي: نظم الحزب المهيمن، نظام الحزبين، نظام التعددية المعتدلة، ونظام التعددية المستقطبة.

منذ ان طورت التصنيفات التي تم ذكرها خلال الستينات والسبعينات، فأن التحولات نحو الديمقراطية في انحاء العالم اعطتنا مساحة كبيرة من النظم الحزبية التي تحتاج الي تصنيف، الي جانب التيارات الحزبية في الديمقراطيات الليبرالية القديمة التي ازدادت بشكلٍ كبير بالإضافة الي أحزاب الخضر والأحزاب الجديدة ونمو اليمين الجديد والأحزاب الشعبوية الجديدة، التي يصعب تحديدها بكونها مخالفة للديمقراطية الليبرالية ام تعكسها، ولاحظ ماير أن التعددية المُستقطبة لسارتوري قد أفرغت علي عكس العددية المعتدلة التي ازدحمت حالاتها بشكلٍ كبير.

اقترح بيتر ماير استخدام المنافسة علي الحكومة _اعتمادا علي طرح دال وروكان_ للتمييز بين النظم الحزبية، ففي النظم الحزبية التي تكون بها المنافسة علي الحكومة مغلقة، يكون هناك تناوب بين حزبين او مجموعة من الأحزاب، ومن ثم تكون صياغة السياسات ليست جديدة او مختلفة، والوصول للحكومة يكون مقتصر علي عدد قليل من الأحزاب. في المقابل، فأن النظم التي بها المنافسة على الحكومة مفتوحة هناك تناوب جزئي: بعض الأحزاب تتناوب داخل وخارج الحكومة وتظهر أحزاب جديدة، ومن ثم هناك اختلاف نسبي في صياغة الحكم. كما يرى ماير أن التركيز علي هيكل المنافسة لا يلقي الضوء علي أهمية

العلاقات بين الأحزاب فقط ولكن أيضاً يتيح للنظام الحزبي ان يعمل كمتغير مستقل وتعمل الأحزاب والناخبين متغير تابع.

آلان سياروفAlan Siaroff [٨] صنف التعددية المعتدلة وفقا للحجم والقوة النسبية للأحزاب، بناء علي تصنيف بلونديل السابق، ويستخدم سياروف مقاييس متعددة لتركيز علي الحجم النسبي وقوة الأحزاب الفائزة بأكثر من ٣% من المقاعد، وانتهي الي ثمانية فئات: ١(نظام الحزبين الصرف بمعنى ان حصة الحزبين ٩٥%، ٢) نظم التعددية المعتدلة مع ثلاث لخمس أحزاب حاصلين علي اكثر من ٣% (ووضح انه في الواقع يعتبر نظام الحزبين ونصف)، ٣) نظم التعددية المعتدلة مع حزب واحد مهيمن، ٤) نظم التعددية المعتدلة مع حزبين رئيسيين، ٥) نظم تعددية معتدلة مع توازن بين الأحزاب، ٦) تعددية حزبية مفرطة مع حزب واحد مهيمن، ٧) تعددية حزبية مفرطة مع حزبين رئيسيين، ٨) تعددية حزبية مفرطة مع توازن بين الأحزاب[٩].

ولعل لطرح هذا الموضوع بهذه الصيغة ما يسوغه منهجيا، اذ أن تنامي الخطاب التشكيكي في الاحزاب السياسية بمختلف مشاربها خاصة في تسعينيات القرن العشرين ومطلع هذا القرن بموازاة بداية الحديث عن التحول السياسي وبروز الظاهرة الجمعوية التي أضحت رديفة في بعض الكتابات لخلل العمل الحزبي وتعثرات البناء التنظيمي للاحزاب السياسية[١٢] بل وانخراط الملكية ذاتها في مساءلة شكل ومضمون الفعل الحزبي[١٣]،لا يقابله موضوعياً الا اغفال المُحددات المركزية للفعل الحزبي في ظل النظام السياسي المغربي وطرح الخلل في العمل الحزبي دون اثارة مُسبباته ولا الوقوف على سياقه تاريخياً ومؤسساتياً وايديولوجيا.

وتأسيسا على هذه المُعطيات المنهجية تعكف هذه الدِراسة على مُقاربة الفعل الحزبي في المغرب في فصلين يرصد الاول مُحددات الفعل بينما ينكب الثاني على ضبط أهم مظاهره انطلاقاً من طبيعة النظام السياسي المغربي

المبحث الثاني: النظام الحزبي في المغرب:

بقطع النظر عن تباين أشكال الانظمة السياسية في الوطن العربي يبدو ان نقطة الالتقاء الاساسية تتمثل –ولو أن ذلك يتجلى بنسب متفاوتة وحسب سياقات سياسية وايديولوجية وتاريخية متضاربة –في سؤال الديمقراطية التي تعد ليس فقط نموذجا نظريا "براديغم" لضبط نطاق الفعل السياسي بل كذلك اطارا جامعا لفلسفة الحكم ومنطلقات التدبير. وإذا كانت التنمية في البُلدان العربية لا تزال مطلباً وغاية، فان ركنها الأساسي يتمثل في سندها السياسي والعقائدي المُتمثل في اعمال الديمقراطية كأساس تنموي استراتيجي. وهو واقع ما انفك يراوح مكانهُ في الوطن العربي الذي لم يحسم أي من مكوناته بعد في الديمقراطية نهجاً وتمثُلاً.

وغني عن البيان أن وجود الاحزاب السياسية يرتبط تاريخيا وواقعيا بالديمقراطية كفلسفة للحكم. وهو ما يطرح اشكالية الوجود الشكلي والوجود الفعلي الوازن في الدينامية السياسية. من هذا المنطلق يعد الحديث

عن الفعل الحزبي والديمقراطية أساسيا، خاصة على مستوى التأصيل النظري لفهم بعض ملامح الازمة التي تسم السلوك الحزبي العربي ومن خلاله جوهر النظام السياسي. فالعلاقة بين الاثنين مطبوعة بالجدلية والتفاعل الحتمي.

وفي هذا السياق، يعن موضوع الفعل الحزبي في المغرب كمثال شاخص عن مسألة الديمقراطية ليس فقط كإشكالية متصلة بتضارب التصورات وتباين التمثلات واختلاف أشكال التفعيل بل كذلك كصيرورة مُمتدة تاريخياً ومؤسساتياً. غير أن التساؤل عن الحزب السياسي في المغرب يظل بالأساس تساؤلاً حول طبيعة النظام السياسي، اذ لا يمكن منهجيا تحليل مواطن الخلل في الفعل الحزبي أو مظاهر التعثر في الممارسة الديمقراطية داخل البناء الحزبي دون استقراء الاساس الاستراتيجي المهيكل لهذا السلوك متمثلا في جوهر السلطة السياسية.

لقد كانت المرحلة الاستعمارية في المغرب -١٩١٢-١٩٥٦- إطارا لبروز الأحزاب السياسية منذ ١٩٣٤ تاريخ انبجاس أول تنظيم حزبي ممثلا في كتلة العمل الوطني التي كانت جسرا موطئا لترادف عدد من المكونات الحزبية في المنطقتين السلطانية الواقعة تحت النفوذ الفرنسي والخليفية الخاضعة للاستعمار الاسباني في صيرورة اكتست طابع رد الفعل على الحماية الفرنسية والأسبانية ارتكازا على استراتجية المواجهة وفق أساليب تمايزت حسب هوية الواقفين وراءها ومرجعياتهم ومنطلقاتهم السياسية مرحليا واستراتيجياً.

وإذا كانت وضعية الاستعمار قد طرحت نفسها كمحدد موضوعي في تفاعل المكونات الحزبية مع الواقع المفروض، فان مرحلة الاستقلال فرضت رهانات جديدة على مستوى البناء السياسي للبلاد خاصة على الصعيد المؤسساتي محاولة إعطاء أبعاد استراتيجية للعهد الجديد من خلال طرح إِشكالية القطيعة على مستوى طبيعة النظام السياسي المغربي.

وكانت سنوات الاستقلال في هذا المنحى تجسيدا لتجاذبات مضمون المرتكزات السياسية المُراهن عليها إذ ظهر الاختلاف جليا حول منطلقات تأسيس مغرب ما بعد الحماية سواءً داخل مكونات أحزاب الحركة الوطنية وفي طليعتها حزب الاستقلال أو بين هذه الأحزاب والمؤسسة الملكية التي راهنت على استثمار شرعيتها لما قبل الحماية وشرعيتها السياسية في عهد الحماية للتموقع كفاعل مركزي ومتحكم في السلطة السياسية ما بعد الحماية.

فالاختلاف حول مضمون السلطة السياسية وصيغ الوصول الى ممارسة تكتسي بعدا ديمقراطيا والتباين حول الاختيارات الاستراتيجية في مغرب الاستقلال ظلت عقبات متواترة في تحقيق التوافق السياسي حول المُنطلقات والاهداف ومن خلالها الوسائل والاليات، مما تولد عنه توتر مستمر بين مكونات الطبقة السياسية تبعا لمراحل تطورها وترتيبا على طبيعة تفاعلاتها.

وشكلت طبيعة السلطة السياسية في هذا الخضم مُحدداً محورياً في تطور الحياة السياسية في المغرب، اذ لا يُقابل تصورات المُعارِضة الحزبية -كما تشكلت تاريخياً وتفاعلت مؤسساتياً- لآليات تحقيق الديمقراطية

أو على الأقل تسريع وتيرة الدمقرطة إلاَّ تمثل الملكية لدورها المركزي في تحديد قواعد اللُعبة السياسية وضبط المجال السياسي بشكل يجعل السلطة السياسية مُغلقة في حقيقتها لاتصالها باليات لاضفاء الشرعية ترتكز على البنيات التقليدية للحكم في مُحدداتها التاريخية–التُراثية والسياسية– الدينية والتي ترتهن بها اشكال التحديث السياسي في إطار مفهوم الملكية الدستورية الذي لا يمكن استحضاره الا داخل النسق السياسي المغربي ووفق الضوابط التي حددت معالمها المؤسسة الملكية في سياق تعاملُها مع المسألة الديمقراطية منذ الحصول على الاستقلال وتمثلها لمدى قلب مُعادلة التغيير والاستمرارية ومِن خِلالها العلاقة بين الماضي المؤسسي والحاضر السياسي.

وتطرح في هذا الصدد مسألة الخصوصية السياسية كاستحضار لمرتكزات النظام وهويته العقائدية ومنطلقاته التأسيسية، ومن ثمة كمحاولة لإبراز الهوية السياسية في بعديها الافقي المتصل بالسلطة السياسية والعمودي المقترن بالمجتمع المغربي.

وبالوقوف على بعض القراءات التي انبرت الى استنطاق المحيط السياسي المغربي يلاحظ أن اشكالية الخصوصية ظلت وازنة سواء من حيث طبيعة المقاربات أو على مستوى التعامل مع الوقائع انطلاقا من هاجس فهم استمرار النظام السياسي المغربي بمنطق الاستحضار المؤسساتي للموروث السياسي مع توظيف أشكال التحديث في اطار مجال الملكية الدستورية كمُعادلة تلازُمية لا تخلو من أزمة بنيوية بين التغيير والاستمرار اذ أن طرح الخصوصية لايجد سنده فقط في مقومات مجتمعية محضة بل كذلك على مستوى خطاب الملكية حول نفسها أو تفاعلها مع باقي مكونات الحقل السياسي في المغرب.

في هذا الاتجاه حاولت بعض الاطروحات التعامل مع لواقع السياسي المغربي باستكناه محدداته المرجعية في مستوياتها التاريخية والانتروبولوجية كأطروحة الباحث الامريكي جون واتربوري في نهاية الستينيات، أمير المؤمنين. الملكية المغربية ونخبتها التي تعتبر اختزالا للتعامل مع الواقع السياسي للمغرب خلال العشرين سنة الاولى من الاستقلال استنادا الى الطرح الانقسامي الذي ينطلق من المحدد القبلي القائم على جدلية الانشطار والانصهار في خضم التنافس الدائم حول أهداف ومصالح متضاربة ليكون مؤدى المواجهة أو التكتل استمرار التوازن من جهة والبحث عن زعيم رمز يجسد الاستمرارية من جهة ثانية. وهو طرح تستحيل معه الاحزاب السياسية الى امتداد للنسق القبلي باليانه الانقسامية –القائمة على النسب والسلالة– وتجلياته السلوكية اذ يصبح الملك في ضوء ذلك حكما للفرقاء الذين يعتمدون استراتيجية دفاعية تختزل في التموقع ازاء الاخر والاتجاه الى تكريس الامر الواقع بعيدا عن المواجهة الاستئصالية ليصبح نظام العنف المستمر إفرازا بنيويا للمقومات المجتمعية في مستوياتها الدنيا والعليا على حد سواء.

ولا تختلف أطروحة الباحث الفرنسي ريمي لوفو، الفلاح المغربي حامي العرش التي همت على الخصوص مرحلة الستينيات من حيثُ نتيجة الجمود السياسي أو سكونية الحقل السياسي الوطني عن هذا المنحى. وفضلاً عن أطروحة الجمود التي راهنت انطلاقاً من مُقاربة سوسيولوجية على البُعد الشمولي لفهم واقع التوازنات السياسية برزت عدد من الدراسات التي حاولت في مُجملها قراءة مُحددات العمل

السياسي في المغرب ارتكازاً على مقاربات متباينة كالمُقاربة الدستورية في بُعديها الشكلي والسوسيولوجي والقراءة السياسية التاريخية التي انبرت إلى فهم الحاضر مِن خِلال الماضي في سياق ترابط جدلي يختزل الاستمرارية البنيوية لنِظام الحكُم في المغرب والقراءة السوسيولوجية التي تموقعت في نقط التقـاء الفعـل السياسي بالمغرب في مستوياته المُتداخلة دينياً وسياسياً بدءً بالمُرتكزات المرجعية وانتهاءً بتجليات العلاقة بين الفاعلين.

ويمكن الدفع في هذا المنحى بأنَّ مُقاربة الحزب داخل النِظام السياسي المغربي قد تسهم في مُلامسـة طبيعة النِظام ووضعية الفاعلين انطلاقاً مِن رؤية تجزيئية تتجاوز المستوى الجزئـي المحـدود لتصـبح تشريحية في غاياتها باعتماد التصور الشمولي القائم على الربط بين المكون ومحيطه العـام مـن جهـة ووضعيته داخل النِظام مِن جهةٍ ثانية. فقراءة الفعل الحزبي كمكون جزئي في النظام السياسـي المغربـي تبرز، منهجياً، كإطار لتحليل النظام السياسي القائم انطلاقاً مِن الأَحزاب ورصد وضعية الأَحزاب انطلاقـاً مِن النِظام ضمن تصور تفاعُلي أساسهُ الوقوف على السياق وفهم المُحدِدات ورصد التجليات.

لقد كانت المرحلة الاستعمارية في المغرب ١٩١٢-١٩٥٦ إطاراً لبروز الأَحـزاب السياسـية منـذ ١٩٣٤ تاريخ انبثاق أول تنظيم حزبي مُمثلاً في كُتلة العمل الوطني التي كانت جسراً موطئاً لترادف عدد من المكونات الحزبية في المنطقتين السلطانية الواقعة تحت النفوذ الفرنسي والخليفية الخاضعة للاسـتعمار الاسباني في صيرورة اكتست طابع رد الفعل على الحماية الفرنسية والإسبانية ارتكازاً على اسـتراتيجية المواجهة وفق أساليب تمايزت حسب هوية الواقفين وراءها ومرجعياتهم ومنطلقـاتهم السياسـية مرحليـا واستراتيجيا. وإذا كانت وضعية الاستعمار قد طرحت نفسها كمحدد موضوعي فـي تفاعـل المكونـات الحزبية مع الواقع المفروض، فان مرحلة الاستقلال فرضت رهانات جديدة على مستوى البناء السياسـي للبلاد خاصة على الصعيد المؤسساتي محاولة إعطاء أبعاد استراتيجية للعهد الجديد من خلال طرح إشكالية القطيعة على مستوى طبيعة النظام السياسي المغربي[١٠].

اتسمت الحياة السياسية في المغرب بأزمة مستحكمة على صعيد البناء المؤسساتي تجد أبرز تجلياتها في غياب انتخابات محسومة ومعترف بها منذ عام ١٩٦٣، وهو ما شكل عقبة أساسية أمام تحقيق التراضـي السياسي والحسم في قواعد ما يسمى "المسلسل الديمقراطي".

لقد شكلت انتخابات سبتمبر/أيلول ٢٠٠٢ التشريعية في مؤداها تطورا لا يمكـن تجاهلـه، إذ أتاحـت توضيح جملة من المعطيات السياسية وأسهمت نسبيا في إعطاء الفعل الانتخابي مدلولا معينا يمكن اختزاله في تجاوز المأزق الانتخابي في مظاهره المعيبة التي تجد سندها في بنية التزوير[١١].

على مستوى التمثيلية يلاحظ أن الدستور المغربي ترك الباب مشرعا دون أن يربط التمثيلية الحزبيـة للمواطنين بالمسلسل الانتخابي. فتعامل الملكية مع الأحزاب السياسية لا ينطلق بالضرورة من مبدأ الاقتراع أو مدى تمثيلها لقاعدة انتخابية مُعينة، كما أن الحياة السياسية المغربية منذ الاستقلال عرفت فترات لم يكن فيها للانتخابات أي موطئ قدم، ومع ذلك تعاملت الملكية مع المكونات الحزبية انسجاما مع تقييمها الخاص

لمكانة كُل حزب على حدة ولثقله السياسي.

تعتبر التعددية الحزبية مظهرا أساسيا في المشهد السياسي المغربي لمغرب الحماية اذ أثمر النضال ضد الاستعمارين الفرنسي، المنطقة السلطانية والإسبانية والمنطقة الخليفية حركة وطنية بدأت موحدة وكتلة العمل الوطني سنة ١٩٣٤ قبل أن تتناسل مكوناتها بموازاة تطور مواجهة الادارة الاستعمارية وتباين المواقف بخصوص استراتيجيات الكفاح. وظهرت الطريق معبدة في مغرب الاستقلال لتكريس واقع راسخ في طور تاريخي موضوعي مغاير خاصة وأن ولوج عهد ما بعد الحماية كان ايذانا بظهور الاختلافات التي كانت مضمرة في الحقبة الاستعمارية قبل أن تبرز ملامحها مع الدخول في مرحلة متباينة أصبحت فيها السلطة السياسية مناط كل تحرك وموضوع كل سجال. فكان أن بزغ واقع الثنائية في المشهد السياسي الايديولوجي مُجسِداً في التنافر البنيوي بين الثوريين والإصلاحيين والمُحافظين والتقدميين والليبراليين والاشتراكيين[١٢].

ان النظام الانتخابي بشكلٍ عام له ارتباط وثيق بالأحزاب السياسية وطبيعة النظام الحزبي القائم، كما يعد اختيار نظام انتخابي مُعين إحدى القرارات الهامة لأية ديمقراطية.. فاختيار نظام حزبي يكون له بالغ التأثير على مُستقبل الحياة السياسية للدولة ومن الاهداف التي يتوخها أي نظام انتخابي أولاً ضمان برلمان عملي وثانياً النهوض بالمعارضة البرلمانية[١٣].

ترتبط الوظيفة التمثيلية للأحزاب في مقام آخر بمُهِمة تأمين الوساطة داخل النظام السياسي. وهو ما لا ينسحب من منظور الملكية على منطق النسق السياسي المغربي الذي لا يقر بأي وساطة بين الملك والشعب خاصة أن "التمثيلية العليا" باتت مجسدة دستوريا وسياسيا في المؤسسة الملكية[١٤].

ظل الحقل السياسي المغربي مشوبا بانحصار بنيوي بدءا بالمستوى الدستوري ووصولا إلى المنافسة السياسية التي استمرت مجالا مطلبيا للأحزاب التاريخية أو المتموقعة في خانة مطالبة النظام. وهو واقع انعكس جوهريا على طبيعة الممارسة الحزبية التي وسمت بمختلف أشكال رد الفعل ضمن نسق مغلق أو دائري يعيد إنتاج نفسه دون أن يسائل ذاته أو يعيد تشكيل توازناته وفق منظور استراتيجي أو انطلاقا من تصور براغماتي يوازن بين طبيعة النظام ومتطلبات الفعل الحزبي الطبيعي[١٥]. ان ظهير الحريات العامة لسنة ١٩٥٨ يعد خطوة تشريعية نوعية في التاريخ السياسي المغربي اذ اعطى بعض الإشارات لتوسيع هامش الحُرية لإحداث الجمعيات والاحزاب والنقابات وذلك في اطار قانوني مُنظم لها مِما كان له أثر على مستوى التركيبة الحزبية لمغرب بعد هذا الظهير ظهرت مجموعة من الاحزاب السياسية[١٦].

تُثير إشكالية مكانة الحزب في النظام السياسي المغربي لزوما الوضعية التي سطرها المشرع الدستوري للمؤسسة الحزبية ترتيبا على الاختيارات الاستراتيجية للنظام مِن جهةٍ، وطبيعة الرهانات المتصلة بالأحزاب السياسية في المجال السياسي الوطني مرحليا واستراتيجيا مِن جهةٍ ثانية[١٧]. فقد جعلت الملكية من التعددية الحزبية مبدأ دستوريا ثابتا يلخص مراهنتها على واقع سياسي تعددي ينسجم مع طبيعة المؤسسة الملكية الحاكمة والتحكيمية أولا، ويجسد "الانتصار" السياسي الذي حققته الملكية في صراعها

المضمر أو المكشوف مع المكونات الحزبية التاريخية.

وتجد التعددية الحزبية في المغرب ترجمتها الدستورية في البند الثاني من الفصل الثالث من الدستور ١٩٩٦ الذي ينص على أن "نظام الحزب الوحيد غير مشروع"، كما أن الفصل التاسع يشدد في بنده الثالث على حرية جميع المواطنين في تأسيس الجمعيات والانخراط في أي مُنظمة نقابية وسياسية حسب اختيارهم.

ان التعددية الضرورية للبناء الديمقراطي والمُفيد للتنمية والتقدم هو الذي ينطوي على تعدد حقيقي في الانتماءات والتصورات السياسية,[١٨] بحيث يكون الهدف من تأسيس الحزب الجديد هو برامج واقتراحات جديدة مغايرة لما تطرحه الاحزاب القائمة وهذا يدخل في اطار التنافس المشروع الذي يعطي أفكارا جديدة ويشجع على الابتكار ويخلق الدينامية التي تفتح باب التطور

لقد سبق للباحث الامريكي جون واتر بوري ان كتب ان النخبة السياسية المغربية تستعمل السلطة لأغراض دفاعية وتتعامل في التحالفات بمرونة وتتعدد انتماءاتها وتتناقض ولاءاتها وينعدم التطابق بين مواقفها السياسية ومبادئها الايديولوجية وتسعى للحفاظ على الوضع القائم[١٩].

الخاتمة:

ان التعدد الحربية التي يعرفها المشهد الحزبي بالمغرب كانت نتيجة لصراعات سياسية سواء بين احزاب الحركة الوطنية في مواجهة النظام السياسي بعد الاستقلال او من جهة اخرى الانشقاقات الحزبية التي كانت احدى السمات الاساسية المميزة للنظام الحزبي المغربي، كما ان الاحزاب السياسية ظلت مؤطرة بظهير ١٩٥٨ المتعلق بحق تأسيس الجمعيات[٢٠]، قبل دستور ١٩٦٢ والذي اشار بشكل صريح الى وظيفة الاحزاب السياسية ورفض نظام الحزب الواحد وظلت الدساتير المتعاقبة على المغرب تحدد طبيعة النظام الحزبي فيه وكذلك اهم الوظائف التي يجب ان تضطلع بها الاحزاب السياسية المغربية، وظلت الاحزاب السياسية بالمغرب محكمة بإطار تشريعي وقانوني.

وهنالك جملة من الاستنتاجات تتعلق بطبيعة النظام الحزبي في المغرب تتجلى بطبيعة النظام الملكي ومركزيته والتي تم فيها توظيف الدلالات الدينية في الخطاب السياسي بغية التأكيد على السمو الدستوري والقانوني للمؤسسة الملكية وهو ما جعل ثيمة الحكم في المغرب عبارة عن رابطة بين الملك والشعب.

فقد جعلت الملكية من التعددية الحزبية مبدأ دستوريا ثابتا يلخص مراهنتها على واقع سياسي تعددي ينسجم مع طبيعة المؤسسة الملكية الحاكمة والتحكيمية أولا، ويجسد "الانتصار" السياسي الذي حققته الملكية في صراعها المضمر أو المكشوف مع المكونات الحزبية التاريخية. وتجد التعددية الحزبية في المغرب ترجمتها الدستورية في البند الثاني من الفصل الثالث من الدستور الذي ينص على أن "نظام الحزب الوحيد غير مشروع"، كما أن الفصل التاسع يشدد في بنده الثالث على حرية جميع المواطنين في تأسيس الجمعيات والانخراط في أي منظمة نقابية وسياسية حسب اختياره.

تكمن الإشكالية المركزية في المغرب السياسي منذ الحصول على الاستقلال في التوفيق بين واقع الملكية

الحاكمة وتحقيق الديمقراطية كما هي متعارف عليها في المنظومة المرجعية.وعلى مستوى التمثيل السياسي يلاحظ أن الدستور المغربي ترك الباب مشرعاً دون أن يربط التمثيل الحزبي للمواطنين بالمُسلسل الانتخابي. فتعامل الملكية مع الأحزاب السياسية لا ينطلق بالضرورة من مبدأ الاقتراع أو مدى تمثيلها لقاعدة انتخابية معينة، كما أن الحياة السياسية المغربية منذ الاستقلال عرفت فترات لم يكن فيها للانتخابات أي موطئ قدم، ومع ذلك تعاملت الملكية مع المكونات الحزبية انسجاما مع تقييمها الخاص لمكانة كل حزب على حدة ولثقله السياسي. وترتبط الوظيفة التمثيلية للأحزاب في مقام آخر بمهمة تأمين الوساطة داخل النظام السياسي. وهو ما لا ينسحب من منظور الملكية على منطق النسق السياسي المغربي الذي لا يقر بأي وساطة بين الملك والشعب خاصة أن "التمثيلية العليا" باتت مجسدة دستوريا وسياسيا في المؤسسة الملكية.

وظل الحقل السياسي المغربي مشوباً بانحصار بنيوي بدءً بالمستوى الدستوري ووصولاً إلى المُنافسة السياسية التي استمرت مجالاً تسعى لتحقيقه الأَحزاب التاريخية أَو المتموقعة في خانة مُطالبة النِظام. وهو واقع انعكس جوهرياً على طبيعة الممارسة الحزبية التي وسمت بِمُختلف أَشكال رد الفعل ضمن نسق مغلق أو دائري يعيد إنتاج نفسه دون أن يسائل ذاتهُ أو يعيد تشكيل توازناته وفق منظور استراتيجي أو انطلاقاً من تصور براغماتي يوازن بين طبيعة النظام ومُتطلبات الفعل الحزبي الطبيعي.

الهوامش والمصادر:

١ محمد زين الدين، القانون الدستوري والمؤسسات السياسية، مطبعة النجاح الجديدة–الدار البيضاء، الطبعة الرابعة، ٢٠١٨، ص ٢٢٧.

٢ موريس ديفرجيه، الاحزاب السياسية، ترجمة علي مقلد. عبد المحسن سعد. الهيئة العامة لقصور الثقافة– القاهرة– ٢٠١١.

٣ Patrick Dumont, Jean-François Caulier, THE “EFFECTIVE NUMBER OF RELEVANT PARTIES”: How Voting Power Improves Laakso-Taagepera’s Index

٤ محمد زين الدين، القانون الدستوري والمؤسسات السياسية، مطبعة النجاح الجديدة–الدار البيضاء. الطبعة الر ابعة ٢٠١٨، ص ٢٢٧.

٥ المهدي الفحصي، مدخل الى دراسة العلوم السياسية. مكتبة العرفان للنشر والتوزيع– اكادير، الطبعة الثالثة ٢٠١٦، ص ١٧٩– ١٨٠.

٦ محمد زين الدين، القانون الدستوري والمؤسسات السياسية، مطبعة النجاح الجديدة–الدار البيضاء. الطبعة الر ابعة ٢٠١٨، ص ٢١٦.

٧ Patrick Dumont, Jean-François Caulier, THE “EFFECTIVE NUMBER OF RELEVANT PARTIES”: How Voting Power Improves Laakso-Taagepera’s Index.

٨ Siaroff, Alan(2000)Comparative European Party systems: An Analysis of Parliamentary Elections since 1945. New York: Garland Publishing.

٩ IBID.

١٠ يونس برادة، "الفعل الحزبي وسؤال الديمقراطية في المغرب: قراءة في طبيعة النظام السياسي المغربي وجوهر الممارسة الحزبية" انظر http://www.ahewar.org/.

١١ يونس برادة، "طبيعة النظام السياسي المغربي وجوهر الممارسة الحزبية https://www.aljazeera.ne اخر زيارة للموقع ٢٤-١١-٢٠١٩.

١٢ يونس برادة، "الفعل الحزبي وسؤال الديمقراطية في المغرب: قراءة في طبيعة النظام السياسي المغربي وجوهر الممارسة الحزبية" انظر http://www.ahewar.org/.

١٣ احمد جزولي، الاحزاب السياسية بين عهدين ادوات السلطة في مجتمع التغيير. منشورات مجلة من اجل الديمقراطية. الطبعة الثانية. مطبعة ميثاق، المغرب، ص ٥٤.

١٤ .يونس برادة، مرجع سابق.

١٥ يونس برادة، مرجع سابق.

١٦ احمد جزولي، الاحزاب السياسية بين عهدين ادوات السلطة في مجتمع التغيير، منشورات مجلة من اجل الديمقراطية، الطبعة الثانية، مطبعة ميثاق، المغرب، ص ٥١.

١٧ يونس برادة "طبيعة النظام السياسي المغربي وجوهر الممارسة الحزبية" https://almadal2idaria.blogspot.com.

١٨ زين العابدين حمزاوي، الاحزاب السياسية وأزمة الانتقال الديمقراطي. المجلة العربية للعلوم السياسية ، ص ١٠٩-١١٠.

١٩ انظر؛ جون واتربوري، أمير المؤمنين والنخبة السياسية المغربية، مؤسسة الغني للناشر، الطبعة الثالثة ٢٠١٣.

٢٠ ظهير شريف رقم ١.٥٨.٣٧٦ يضبط بموجبه حق تأسيس الجمعيات. الجريدة الرسمية عدد ٢٤٠٤ مكرر الصادرة بتاريخ ١٦ جمادى الأولى ١٣٧٨(٢٧ نونبر ١٩٥٨). انظر http://adala.justice.gov.ma.